

Couverture et Mise en page : Z. Benamira

Impression : Imp. ALEXANDRE
Constantine, Tél. 031 62 01 18.

قراءة في بعض معايير عمل المرأة الجزائرية

د. حمداش نوال أسنادة محاضرة قس علم النفس والعلوم التربوية جامعة منورى - قسنطينة.

ملخص: عاشت الجزائر في العشرية الأخيرة تغيرات تاريخية، واجتماعية، وتحولات سياسية ساهمت فعليا وبدرجات متباينة في إعادة تشكيل البنية العلائقية للأفراد، وكذا في تغيير وضعيتهم الاجتماعية. هذا الواقع لم يكن ليسـتثنى المرأة، التي عرفت وضعيتها تطورات مثيرة، ومشاركة فعالة ضمن القوى العاملة. ليشكل دورها كعامل، ومنذ نهاية القرن الماضي، مطلباً أساسياً لمختلف التيارات على تنوع مرجعياتها (الرأسمالية، الاشتراكية..).

للقوف على واقع عمل المرأة الجزائرية وخصائصه، سنقوم بتفحص تاريخي لأدبيات هذا الموضوع، الذي نستقري منه الإطار التاريخي والسياسي، وكذا المدلول الثقافي لهذا العمل. زيادة على هذا، ولما كان التعليم يعد عاملاً رئيسياً لتنوير المرأة حول حقيقة مختلف القيود الثقافية والعادات والتقاليد. ولما كان التخصص المهني يعتبر المساحة التي تعمل في إطارها، والنافذة التي تفتح لها سوق العمل. ولما كانت الوضعية الاجتماعية تشكل المرأة العاكسة للمعطيات الاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة. سنعمل على استعراض واقع هذه المعايير والعوامل (التعليم، التخصص، الوضعية الاجتماعية)، التي تميز وتحكم في عمل المرأة الجزائرية.

مقدمة :

النظر إلى عمل المرأة الجزائرية لن يتأتى موضوعيته و مراحل تطوره، دون تأشيرة عبور إلى بعض المحطات في تاريخ الجزائر إبان عهد الاستعمار الفرنسي. إذ و بمجرد قيام المشروع الفرنسي الاستعماري بعد مقاومته 1871. كانت الأسرة الجزائرية، باعتبارها الوعاء و المحيط الذي تتكون و تتحرك فيه الشخصية الوطنية، أول من خضع للممارسات القمعية بـ:

1* فرض القوانين الفرنسية للملكية في 1873، إلى جانب الحراسة القضائية. و هو ما يبرز نية المستعمر في تجريد العائلة الجزائرية من أراضيها كأهم مصدر رزق لها و عامل استقلاليتها. و كأكثر مجال عملت به المرأة الجزائرية إلى جانب زوجها، أبيها، أخيها... على مدى حقبات طويلة من الزمن.

2* قوانين الحالة المدنية (L'ÉTAT CIVIL) 1882. حيث كان الفرد الجزائري يعتبر موضوعا (SUJET) و ليس مواطنا (CITOYEN). إلا بالتخلي عن مكانته الشخصية كجزائري مسلم و الاستفادة من هذا القانون. و كون الرجل أكثر اتّصالا بهذه القوانين و مصادرها. بحكم مكانته الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، كان الأكثر استفادة من هذه الوضعية الجديدة، و تقيّما للنموذج الفرنسي في السلوكات و اللباس من المرأة. التي عملت الأسرة الجزائرية على حمايتها و إبقائها بعيدة عن هذه القوانين، لأن المجتمع الجزائري آنذاك أحس بأنه مهاجم في تركيباته و قيمه و تصورات و خاصة في شخصيته. و كان التغيير بالنسبة له مرادفا للنموذج الفرنسي. هذا الأخير الذي وضع تحت المصادرة والمراقبة و الاتّهام، و نظم في وجهه نظام اجتماعي من الممنوعات و المحرمات، خاصة فيما يرتبط بالمرأة و عملها. فمثلا كان الرجل الجزائري الذي يستفيد من هذا القانون يصبح مواطنا فرنسيا، وكان ذلك يتجلى خارج

حدود المنزل، و بمجرد دخوله المنزل عليه أن يتصرف وفقا ما تمليه تقاليد و أخلاقيات الأسرة الجزائرية (أن لا يعارض والديه، أن لا يتحدث إلى زوجته أمام الجميع، أن لا يلاعب أولاده...) حفاظا على تركيبة أدوار الأسرة و تماسكها.

3* تطبيق سنة 1883 لقانون المدرسة الإلزامية لكل الأطفال الجزائريين، الذي عرف في بدايته مقاومة و صدا من الأسر الجزائرية. و بعد عشرينات و مع بداية 1920، بدأت بعض الأسر تسجل أبنائها الذكور في المدارس الفرنسية، أما بالنسبة للبنات، لم يتم تهندهن في بداية تلك الفترة من التاريخ.

و بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت الأوساط الشعبية في التذمر و الاستياء تجاه الممارسات الاستعمارية، و بدأت المظاهرات ضد النظام الاستعماري. في تلك الفترة، كان التمييز بين الجنسين واضحا خاصة في الطبقات البورجوازية، لأن المرأة في الطبقات الشعبية كانت تتمتع بنوع من الحرية في ممارسة بعض الأعمال الخارجية كخدمة البيوت خاصة إذا كانت المرأة أرملة. كذلك المرأة البدوية كانت تعمل في الحقل كالرجل تماما، فهي تجلب الماء و تقوم بعمليات البذر...الخ. و عندما يصبح الفلاح ميسورا، يمنع على نسائه الخروج إلى العمل في الحقل لأن ذلك ينقص من مكانته الاجتماعية.

ابتداء من سنة 1930، بدأ عدد سكان الجزائر في الازدياد، و نتج عن هذه الزيادة بروز عدة مشاكل، بحيث أن العائلة الجزائرية الفقيرة لم تعد تستطيع تلبية حاجات أفرادها، بينما كان مستوى معيشة الأوروبيون في تحسن مستمر فإن مستوى معيشة الجزائريين انخفض بشكل رهيب، و بهذا بدأ الجزائريون التعبير عن مشاكلهم الاجتماعية و الاقتصادية، و في هذه السنة كذلك احتفلت فرنسا بالذكرى المئوية لاستعمارها و احتلالها للجزائر، محتقرة بذلك كل الشعب، الشيء الذي أدى إلى ظهور النخبة الجزائرية.

مع تطور الوعي القومي، ظهرت الحركات والجمعيات الوطنية المطالبة بحق المساواة في المواطنة مع الاحتفاظ بالشخصية الوطنية و خصوصياتها، دون الإخلال بوضعية المرأة الجزائرية كحامية لقيم المجتمع و كرمز للشخصية العربية المسلمة. و في 1930 — وربما ليست صدفة — تم إنشاء جمعية العلماء المسلمين و التي كان أحد أهم مبادئها، حق المرأة الجزائرية في التعليم، مع تحديد الخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها أمام عمليات التصعيد التي مارستها السلطات الفرنسية للتأثير على المرأة الجزائرية. خاصة إذا علمنا أن أكثر من 90% منهن كن أميات. الوضع الذي دفع بجمعية العلماء المسلمين، ترى أن الضرورة آنذاك كانت تقتضي تعليم المرأة و تسليحها بشتى وسائل العلم و المعرفة و تحصينها دينيا لتكون بمثابة الذرع الواقي لها في وجه تهكمات الحركات التحررية للمرأة و أهداف المستعمر (إقامة دولة فرنسية على أرض الجزائر).

ويبرز من هذا أن الاستراتيجية التي تبنتها جمعية العلماء المسلمين، كانت مغايرة لما تبناه المجتمع. حيث كسرت حاجز منع تعليم المرأة الجزائرية، و خاصة أنها الأمين الأول على الشخصية الثقافية و الوطنية. و كذلك إيماناً بأن التعليم هو أكبر حاجز في وجه مغريات الاستعمار. غير أن تحفظ الأهالي و رفضهم تعليم بناتهم خوفاً من عدم السيطرة عليهن فيما بعد، كاد أن يحد من نشاط هذه الجمعية التي فتحت بعض المدارس أبوابها للفتيات، و من سنة 1930 إلى 1939 ازدادت المطالبة بضرورة تعليم الفتيات الذي وصل عددهن سنة 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة، و تطور سنة 1957 ليصل إلى 81448 فتاة متعلمة.

و استمرت هذه الأوضاع و الأحوال، مع دخول الجمعيات و الأحزاب معترك الحياة السياسية، التي طالبت بخروج المرأة إلى رحب الحياة الاجتماعية، بدءاً بالاتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر و الذي ظهر في أفريل 1937، إلى اتحاد نساء الجزائر، و الذي تأسس في 1945، و كان له

نزعة شيوعية، وكذا جمعية النساء المسلمات التي تكونت في جويلية 1947 تحت إدارة M.T.L.D. الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية). هذا عن الجمعيات، أما عن الأحزاب، فكان "فرحات عباس U.D.M.A"، يطالب بحقوق المرأة، وناقش موضوع الحجاب (le voile)، غير أنه لم يدخل في تفاصيل ركائز مكانتها و وضعيتها و نفس الأمر بالنسبة لـ P.P.A. و للحزب الاشتراكي الجزائري P.C.A. و أمينه العام "بشير حاج علي" الذي طالب بالمساواة في الحقوق بين المرأة و الرجل، منها حق العمل، في حين كن جل المنخرطات في حزبه أوروبيات. إضافة إلى هذا أن حق المرأة الجزائرية في العمل لدى الاشتراكيين بقي على مستوى المطالب الحزبية في ظل مجتمع يعيش تحت وطأة الاستعمار.

في 01 نوفمبر 1954 و مع اندلاع الثورة التحريرية، بدأت تتحدد ملامح عمل المرأة الجزائرية و لعل ما جاء في جريدة المجاهد بين 1956-1962، يبرز قيم و فكرة التحفظ على نشاط حركة المرأة خارج المنزل حيث أن النساء و هن الحاميات للتقاليد، بمشاركتهن في حرب التحرير، تحصلن على كل حقوقهن و لم يبق شيئا يطالبن به.¹

هذه المشاركة و حسب تقارير جبهة التحرير، لم يسمح بها إلا فيما ينحصر بمهام تتوافق و طبيعتها، و لا تخرج عن تقاليد المجتمع و معايير، و لا تتعارض و قيمه الثقافية و الأخلاقية. و جاء توزيع هذه المشاركة على المهام التالية، كما يلي :

داخل المدن :	64%	- كن مسؤولات عن المؤونة و الذخيرة.
	22%	- كن جامعات للتبرعات و الأدوية.
في الجبل :	42%	- كن ممرضات.
	44%	- كن طباحات و منظفات للملابس.
	10%	- كن حاملات للسلاح

أما بالنسبة للتعليم، فقد كان عدد الطلبة الجزائريين المسجلين بالمدارس الرسمية ما بين 1954-1958، بـ 500 طالب داخل الوطن و 1000 طالب خارجه، توزعوا حسب الجنس كما يلي :

الذكور :	1470 طالب	98%
الإناث :	30 طالبة	2%

و مع بروز فجر الاستقلال في 5 جويلية 1962، كان من بد على الجزائر أن تستكمل تحقيق المضمون الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاستقلال. و بدخول المجتمع معركة البناء بكل موارثه الثقافي والأخلاقي ومعاييره الاجتماعية وتركيبه أدوار أفرادها، واجه مشاكل عديدة و متنوعة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، إلى الدمار والخراب الذي لحق بالبنيات والتركيبات القاعدية، يضاف إلى هذا شريحة جد معتبرة من اليد العاملة أمية، قدرت بنسبة 92% بين النساء.

كل هذه المؤشرات في تفاعلها مع التصنيع بما تتضمنه من تعديلات في الأدوار والمراكز وتغييرا في الوجهات الفكرية والقيمية، و تصحيحا لظروف ومعطيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترتب عنه تطويرا لحاجات المجتمع ووضعية أفرادها. وهذا لم يكن ليسـتثني المرأة الجزائرية و مشاركتها ضمن القوى العاملة، و التي حسب احصائيات 1966-1970 تجلى نشاطها بالمهن الخدماتية والإدارية و توزعت كما يلي:

-52% من النساء العاملات تواجدن بالإدارة والقطاع الخدماتي.

-15% منهن بالقطاع الصناعي وخاصة بالنسيج (Textile).

بظهور معطيات جديدة أدت إلى تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة الجزائرية، و بحكم تغير الأوضاع السياسية والبنيات الاجتماعية. أضيف لها دورا جديدا (عاملة خارج إطار المنزل و المزرعة) نتيجة التحاقها

بمجال العمل و سوق الإنتاج. لتجد المرأة نفسها مطالبة بتحمل مسؤوليات مهنية، زيادة على مسؤولياتها العائلية و الأسرية. ليصبح عملها و مكانتها المهنية واقع و ضرورة اجتماعية و اقتصادية، و فيما بعد سياسية. و لما كان التعليم، و التخصص، و الوضعية الاجتماعية معايير هامة لعمل المرأة الجزائرية، والتي كانت لها إطارها و مدلولاتها الثقافية سابقا فيما يخص مكانة المرأة و عملها، فما هو واقع هذه المعايير حاليا لما أضحي هذا العمل واقع و ضرورة ؟.

1- التعليم : لاشك أن التعليم يعد عاملا رئيسي لتححر الإنسان من مختلف القيود الثقافية حيث يمكنه من اكتساب طرق التفكير المنطقية الموضوعية، التي تجعله يوسع آفاق تفكيره. ليشكل التعليم بالنسبة للمرأة معيار وعنصر هام وراء دخولها مجال العمل لتحسين أوضاعها و تطوير مكانتها. و استنادا إلى نتائج الملتقى الدولي للمجلس الإسلامي الأعلى سنة 1999، حول قضايا المرأة و الأسرة بين المبادئ الإسلامية و معالجة القوانين الوضعية "أن نسبة النساء العاملات الحاصلات على شهادات تعليمية في تزايد مستمر نسبة لمجموع النساء داخل المجتمع، و مقارنة بالرجال على اعتبار أن هؤلاء مجبرين على اقتحام مجال العمل و الحياة المهنية مهما كان مستواهم التعليمي و الجدول التالي يوضح توزيع النساء العاملات حسب المستوى التعليمي لسنة 1997 مقارنة بالرجال المشتغلين،

النسبة المئوية %	عدد الإناث المشتغلين	النسبة المئوية %	عدد الذكور المشتغلين	الجنس المستوى التعليمي
13.28	83	23.59	1022	أمي
1.44	9	7.71	344	يقرأ و يكتب
9.28	58	24.77	1073	ابتدائي
22.56	141	20.89	905	متوسط
36.80	230	16.97	735	ثانوي
16.64	104	6.07	263	جامعي
100	625	100	4332	المجموع

(بالآلاف)

جدول 1- يوضح توزيع عدد المشتغلين حسب المستوى التعليمي و الجنس. (*)

و كما يبرزه الجدول أعلاه، فإن المستوى التعليمي للنساء العاملات يرتفع وبشكل واضح مقارنة بالمستوى التعليمي للرجال وخاصة فيما يتعلق بالمستويات الثانوية و الجامعية، لأنه بالنسبة للمرأة يشكل هذا المعيار عنصر هام و حاسم، و بالتأكيد أهم مصدر التحاقها بسوق العمل. و الأمر ليس كذلك بالنسبة للرجل، لأن عليه الاندماج و اقتحام سوق الإنتاج و ميدان العمل مهما كان مستواه العلمي و التعليمي و دون اعتبار لدرجته الثقافية. لأن الرجل مطالب اجتماعيا بأن يكفل أسرته ماديا، و ملزما شرعيا بأن يعيل من هم تحت مسؤوليته، و لو أن هذه المطالبة قلت حداثتها و هذه الإلزامية شابها نوع من التعديل و التحوير في أذهان الأفراد، ربما نتيجة الفقر و الجهل و الضغوطات الاقتصادية و المادية.

و رغم ارتفاع المستوى التعليمي لدى العاملات الجزائريات، إلا أن نسبة الأمية لدى النساء الجزائريات، لا تزال تعرف ارتفاعا معتبرا مقارنة بالرجال كما يظهرها الجدول التالي :

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يقرأ و يكتب	أمي	المستوى التعليمي / الجنس
00	5.82	21.03	24.36	21.32	5.82	21.65	ذكور
100	3.53	16.58	16.34	17.59	2.94	43.02	إناث

جدول-2- يوضح توزيع الرجال و النساء الجزائريون حسب المستوى التعليمي. (*)

هذه النتائج تعكس الواقع الجزائري، وهذا رغم أنه و في مؤتمر الإسكندرية الثالث الذي عقد في عام 1979، اعتمدت الدول العربية، بما فيها الجزائر "الاستراتيجية العربية لمحو الأمية". وهذه الاستراتيجية ترمي إلى القضاء الكامل على الأمية بين السكان العرب في سن 15 إلى 45. ورغم أن معدلات الأمية انخفضت نسبيا، فلا تزال هذه المعدلات اليوم أي بعد عشرين عاما من عقد مؤتمر الإسكندرية، مرتفعة بشكل ملحوظ في معظم بلدان المنطقة العربية و منها الجزائر، وخاصة بين النساء.

و كما أشير في خطة العمل الوطنية و العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005: "شهدت النساء تغيرات كبيرة في مركزهن التعليمي على مدى العقود الثلاثة الماضية، مع زيادة واضحة في معدلات التسجيل (القيد) بالمدارس بين السكان و الإناث. و مع ذلك تلاحظ خطة العمل هذه أنه رغم انخفاض معدلات الأمية في البلدان العربية و منها الجزائر، و ارتفاع معدلات التسجيل على مختلف مستويات التعليم، فإن العدد المطلق للأشخاص الأميين زاد نتيجة ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، بالإضافة إلى عوامل أخرى، اقتصادية و سياسية و اجتماعية. و لا تزال التفاوتات بين الجنسين موجودة، لأن معدلات التسرب من المدارس مرتفعة بين البنات، و خاصة في المناطق الريفية و المناطق النائية و كذلك في الأراضي المحتلة، و حتى في البلدان العربية..."²، رغم أنها حققت المساواة بين الجنسين في معدلات التسجيل بالمدارس لا يزال تسجيل البنات مقتصرًا على فروع نمطية خاصة بالإناث، مما يحدد من

قـدـرتـهن على النمو في ميادين التعليم العلمية و التكنولوجيا غير التقليدية.

و التخصصات التعليمية للمرأة في المنطقة العربية، مع بعض الاختلافات و التباينات، تعكس تحيزات ثقافية ضدها فيما يتعلق بدورها المتوقع. و كما هو الحال في عديد من المناطق النامية، تتركز غالبية النساء في ميادين التدريس و الفنون والعلوم الإنسانية و التمريض و علوم الاقتصاد. أما تمثيل المرأة في ميادين العلوم الطبيعية و الهندسة و علوم الكمبيوتر و العلوم الطبية ، فقد ظل منخفضا بصفة عامة في العالم العربي، و رغم أن القـدـرات التي تملكها المرأة على التعليم في مجالات التخصصات التقنية و العلمية لا يستهان بها، فإنها تشجع عموما على دخول الميادين التي يرى أنها "ثقافيا" من عناصر دورها، و توليها دور المدرسة في مؤسسات التعليم الرسمية ينظر إليه على أنه امتداد "طبيعي" لدورها "الثقافي". و هذه المفاهيم الثقافية، يمكن أن تفسر تمثيل المرأة الساقط في هيئات التدريس في معظم البلدان العربية و خاصة في مستوى التعليم الابتدائي (الأساسي) و الثانوي. و بفحص معدلات التسجيل في المنطقة العربية في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات، يتبين أن نسبة 23% في المتوسط من مجموع الطالبات المسجلات في المستوى التعليمي الثالث توجد في ميادين الدراسة العلمية، بينما تبلغ نسبة الذكور 61% من مجموع الذكور. غير أن هذه النسب الممثلة للطالبات الجزائريات المسجلة في الميادين التقنية لا تعكس و ليست مؤشرا للتخصصات المهنية التي تلتحق بها العاملات الجزائريات مستقبلا و هو ما سيتم التعرض إليه لاحقا من خلال توزيع النساء العاملات حسب القطاع المهني.

هذا، و على الرغم أن كل القوانين و التشريعات الوضعية و خاصة الشريعة الدينية، لقوله تعالى :

"اقرأ باسم ربك الذي خلق..." (سورة العلق، آية رقم1)، تؤكد على أن

التعليم حق من حقوق الإنسان، وأداة أساسية لتحقيق أهداف المساواة الموضوعية والتنمية وأحد عوامل الطاعة والامتثال للخالق. إلا وكما أكدته المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي شاركت فيه الجزائر على أعلى مستوى، والمعقود بـ "بكين" في سبتمبر 1995، وغيره من المؤتمرات وما شابهها، أن التمييز في وصول البنات إلى التعليم ما زال مستمرا في مناطق عديدة بسبب الأعراف والزواج والحمل المبكر، وعدم كفاية لوازم التدريس والتعليم، وانحيازها القائم على أساس الانتماء الجنسي، والافتقار إلى المرافق المدرسية الكافية التي يسهل الوصول إليها ماديا وبغير ذلك.

واقترح المؤتمر عددا من الأهداف الإستراتيجية للنهوض بتعليم وتدريب المرأة، بما في ذلك ضمان الوصول المتكافئ إلى التعليم، ومحو الأمية بين النساء، وتحسين فرص المرأة في الوصول إلى التكوين المهني والعلم والتكنولوجيا، ومواصلة التعليم، وتطوير التعليم والتكوين دون التمييز بين الجنسين، وتخصيص موارد كافية لتنفيذ الإصلاحات التعليمية ورصد هذا التنفيذ وتعزيز تعليم وتكوين الفتيات والنساء مدى الحياة.

وبينما وجهت جهود كبيرة نحو النهوض بوصول الإناث إلى التعليم في الجزائر، فإن تاريخها الطويل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية البطيئة، والمعايير الثقافية المتخلفة والمواقف التقليدية التي ضد مساواة المرأة في الحقوق والفرص. في كثير من الأحيان عرقلت بدرجات متفاوتة من التحقيق التام لأهداف هذه الجهود.

واستنادا إلى تقرير 8 جانفي 2001 للمركز العربي لمحو الأمية بجامعة الدول العربية : "أن تعداد الأميون بالجزائر سنة 2000 قدر بـ 7 ملايين و مليون ونصف من الأطفال في سن التمدرس لا يدخلون المدارس، و فتاتين من بين ثلاثة أطفال (2/3) لا يتعلمون"³. كل هذه المعطيات تعكس هذه النظرة التقليدية.

و جنبا إلى جنب مع النظرة التقليدية التي ترى في تعليم المرأة نوعا من الترف، يعمل الفقر ليضاعف من حالة الأمية السائدة بين النساء. ففي حالات الأداء الاقتصادي المتراجع، يكون الفقراء عامة، و النساء خاصة، أول من يعاني من الوطأة العظمى للتخلف، و أول من يحمل عبء التنمية. و قد ظلت الفرص التعليمية إلى حد بعيد حكرا على جزء صغير نسبيا من كل منطقة من المناطق الوطنية. فعندما تفرض الموارد المالية المحدودة على الأسرة خيارا بشأن أي أبنائها يحصل على التعليم، يحظى الأولاد عموما بالأولوية، لاعتبارات عقائدية و اجتماعية. و الاعتقاد بأن الدور النهائي للبنات هو أن تكون أما و ربة بيت، يعمل عادة ضد فرصها المحدودة أصلا في تلقي التعليم في سنواتها المبكرة. و احتياج أسر كثيرة إلى دخل إضافي، يلبي في معظم الأحيان من خلال تشغيل أطفال تلك الأسر، و بالذات في المناطق الريفية و الأحياء الفقيرة في المدن. و كثيرا ما كان الأطفال من خلال عملهم في المزارع أو تعلم صنعة ما، عنصرا أساسيا في زيادة دخل الأسرة، و في كثير من الأحيان الدخل الوحيد لها. و من هنا ينظر إلى الأطفال على أنهم مصدر لدخل الأسرة أكثر مما ينظر إليهم على أنهم عبء مالي. و حتى أن برامج التعليم الابتدائي الشامل، و التي تقدمها الجزائر بالمجان، يكون دائما ثمن الذهاب إلى المدرسة و خسارة دخل طفل عامل، أكبر من قدرة العديد من الأسر على التحمل و التقبل، كون الحاجة الاقتصادية للأسرة تعد من الأساسيات و الأولويات لها و حاجة قاعدية لوجودها مقارنة بالحاجة التعليمية لأبنائها و التي تأتي ضمن الحاجات الثانوية، حتى لا نقول الكمالية، باعتبار أن التعليم يشكل لهذه الأسر باب مصاريف و نفقات إضافية لا تحتمل و لا طائل من وراء فتحه و خاصة عندما يتعلق الأمر بالبنات، لأن أمر مستقبلهن محسوم و محدد.

و كما جاءت به ناهد طوبيا و آخرون: "أن العديد من الدراسات ركزت على الانخفاض المزمع في مستويات الإلمام بالقراءة و الكتابة بين

النساء العرب دون استثناء و الفجوة الثابتة بين الجنسين في معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة و قد فسر البعض هذه الفجوة بأنها ترجع جزئيا إلى الظلم التاريخي الذي عاشه جيل من النساء، لم يملن حظهن من التعليم، و ترجع جزئيا إلى عدم وجود مرافق تعليمية للنساء في المناطق الريفية و في البلدان الفقيرة.⁴ و قال البعض أن الحواجز الثقافية التي تعمل ضد وصول المرأة إلى التعليم و العمل هي نتاج معتقدات و قيم ضاربة الجذور، تتشاطرهما النساء و الرجال بالتساوي⁵. هذه المساواة ربما لا تعكسه ما جاءت به حورية بن شبيرة : "أنه ما يزال في الجزائر في التسعينات الجهل و الأمية متفشيين. و هما ليسا وقفا على النساء فحسب، بل يشاركما فيها الرجال أيضا و لكن دائما بنسبة أقل بكثير. حسب أرقام تقدمت بها "إقرأ" لمحاربة الأمية في يوم إعلامي حول الأمية - أوت 1994".⁶

هذه المفاهيم و المواقف الثقافية قد تتطلب وقتا طويلا حتى تتغير، و مع ذلك فإن قيمة تعليم الإناث بدأت تزداد رواجاً في مختلف المناطق و خاصة بين الأجيال الشابة. و العقوبات التي تعترض تعليم المرأة تختلف من بلد لآخر. و قائمة هذه العقوبات من الطول، بحيث يتطلب الأمر عشرات السنين لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. و هي لا تتصل فحسب بالقيم و المعتقدات المرتبطة بتعليم المرأة أو الافتقار إلى هذه القيم، بل تتصل أيضا بعدد من العوامل الطارئة التي يبدو أنها تعرقل التنمية التعليمية للمرأة. و ما يقال أن التعليم الأساسي للبنات لا يكون إلا بتنفيذ سياسة خاصة و تدابير داعمة، لتعميم وصول الإناث إلى التعليم الأساسي، ذلك أنه، حينما يعترف اجتماعيا و ثقافيا بالإسهامات الاقتصادية الهامة التي تقدمها المرأة، تصبح برامج التعليم الأساسي للمرأة أكثر قبولا، و تكون قادرة على تحسين حياتها.

وعلى الرغم من الحواجز الاقتصادية و الثقافية الموروثة التي ما زالت ماثلة أمام تعليم الإناث، فإن مستويات الإلمام بالقراءة و الكتابة

لدى الإناث في الجزائر تبدي بوادر تحسن إذا قورنت بحالتها قبل عقدين من الزمان. ويشير تحليل الاتجاه في الجزائر إلى زيادة في معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة بين الإناث و الذكور فيما بين عامي 1975 - 1995 و الجدول 3 يوضح هذه المعدلات داخل الجزائر.

إضافة إلى أن هذا الجدول يعكس تحسّن و تطوير تعليم البنات في الجزائر من جهة، كذلك الفرق الموجود بين تعليم البنات و الذكور وفق متغيرات السن و المنطقة السكانية من جهة أخرى. خلاصة لما سبق، و استنادا إلى أدبيات الموضوع، أن من أهم العوامل التي أدت إلى تفشي مشكل الجهل و الأمية في الجزائر التالي : الاستعمار الفرنسي، الفقر، العادات والتقاليد، غياب سياسة خاصة و طويلة المدى، و يضاف إلى هذا عامل آخر كشف أهميته و مساهمته بالنسبة لمشكل الأمية و هو الحصار غير المعلن عنه و الأزمة الأمنية التي عرفتھا الجزائر. فقد تم إحصاء أكثر من 50% من النساء الأميات من مجموع سبعة ملايين و نصف أمني في الجزائر لسنة 1999.

"ليغيب بذلك عامل التعليم لدى هذه الشريحة الكبيرة، هذا العامل الذي كاد أن يمنحها وسيلة المواجهة الملموسة و السلمية للحياة الاجتماعية و يفتح لها أفقا جديدة تساعدها على تخطي المعيش اليومي داخل البيت بربط علاقة مع واقعها و الخروج إلى الحياة الاجتماعية بممارسة وظائف عديدة." ⁷

2- التخصص و سوق العمل : أمام أهمية عامل التعليم بالنسبة لعمل المرأة "الرسمي" في توسيع مجالات اهتمامها و تكوينها التعليمي، و مع التطورات و التغيرات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر، استطاعت المرأة الجزائرية أن تزيد من مساحة الاختصاصات التي تعمل بها و تتفاعل بواسطتها. إضافة إلى مهنة التمريض و التعليم التي طبعتها ولازالت تميزها، اقتحمت المجال الإداري و الصناعي و غيرها، في ضوء

ما تستلزمه المقتضيات الاقتصادية و ما تقدمه الظروف الاجتماعية. والجدول التالي يبرز مختلف القطاعات التي تعمل بها المرأة الجزائرية.

القطاعات	تكرار العلامات	النسبة المئوية%
الزراعة	11	1.76
الصناعة	46	7.36
البناء و الأشغال العمومية B.T.P	12	1.92
التجارة	29	4.64
الخدمات	144	23.04
الإدارة	383	61.28
المجموع	625	100

(بالآلاف)

جدول-4- يوضح توزيع النساء العلامات حسب القطاع المهني سنة 1997(*)

يتبين من هذا الجدول، أن الإدارة تعد القطاع الأكثر تشغيلا للنساء، حيث بلغت نسبتهن بـ 21,28% ، أي أكثر من نصف المجتمع النسائي العامل. ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 23,04%، أما القطاعات المتبقية، الزراعة، الصناعة، سجلت نسبة منخفضة تقل عن 7% بالنسبة لكل قطاع. ليبقى التعليم و التمريض من البنيات المهنية الأكثر استقبالا للنساء. في حين تظل هذه الأرقام بعيدة عن المهن العسكرية أو الخاصة بالشرطة، و تركيبها البشرية من النساء العاملات، خاصة إذا استندنا إلى ما تعلنه وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة من زيادة معتبرة لهذه الفئة داخل تلك القطاعات، و لهذا ما يبرره، سواء تعلق الأمر بزيادة النسبة نتيجة الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر و تطلب الوضع تجنيد أكبر عدد من أفراد المجتمع. أو ما تعلق بعدم توفر الإحصاءات نتيجة حساسية القطاع من حيث دوره و مكانته الإستراتيجية.

هذا الترتيب قدم نظرة مختلفة إلى حد ما، عن تلك التصورات المتصلة بعمل المرأة، و المسلمة بأسبقية قطاع التعليم و التمريض. ليسلط الضوء على توجهات أخرى للمرأة إلى سوق العمل. لتلعب الظروف الاجتماعية الصعبة و الحاجة الاقتصادية و النظرة العملية إلى الحياة، دورا في جعل المرأة تقوم بالوظائف الإدارية على اختلافها بشكل متزايد و متنام، و التي قد تكون بعيدة عن تخصصها التعليمي، إضافة إلى ذلك تعد هذه الأعمال الإدارية أكثر قبولا اجتماعيا بالنسبة للمرأة و مناسبة لها بعد التمريض و التعليم، مقارنة بالأعمال التي تستلزم وجودها في ساحة تعمير أو ورشة بناء، أو تتطلب تنقلات خارجية بشكل مستمر و مكثف مثل التجارة أو تقتضي الخضوع و الامتثال لكل الأوامر مهما كانت صعوبتها و لكل التنقلات مهما كان وقتها و مكانها و التي لا تتطابق و طبيعتها و حتى ظروفها الاجتماعية و العائلية الخاصة. و أسباب هذا الترتيب على اختلافها، مشبعة بالمعتقدات الاجتماعية للمجتمع الجزائري و تقاليد و معايير التي تعتبر من تواجد المرأة الجزائرية في أماكن مغلقة كالمكاتب الإدارية و حجر التعليم، حماية و أمن لها إضافة إلى سهولة مراقبة محيطها، و ترصد مختلف حركاتها، عكس في المهن التي تستوجب تنقلات مستمرة و كثيرة، و تجعل من حركية المرأة الغير موقوفة فيها شيء من التأويل و تتطلب قراءة لما بين الحركة والأخرى، و تضع كل صغيرة تحت المجهر.

زيادة على ما سبق، يعد معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في الجزائر، من بين أدنى المعدلات في الوطن العربي و العالم. و هذا يرجع إلى عدة عوامل متداخلة التأثير من بينها: ضعف مستوى القراءة و الكتابة، و ضعف المستوى التعليمي بين السكان الإناث، و زواج المرأة، ارتفاع معدلات الخصوبة، و القيود الثقافية المفروضة على أنماط معينة من عمل المرأة (مثلا التجارة)، و ضعف تنمية البنية الأساسية في المناطق الريفية، و غياب تطبيق سياسة خاصة بعمل المرأة كعامل

للتهوض الاقتصادي والاجتماعي، يضاف إلى كل هذه العوامل ركود الوضع والأداء الاقتصادي في الجزائر، مما عاق من استيعاب القوى العاملة سواء من الرجال أو النساء بسبب مستويات النمو الضعيفة، و العدد المحدود من المناصب المنشأة. و تدابير الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدت مثل الخصخصة، و تقليص القطاع العام، تزيد من تهديد معدلات مشاركة المرأة التي لها أصلا معدلات ضعيفة. و بما أن القطاع العام هو تقليديا القطاع الأكبر المستوعب للنساء العاملات في الجزائر، فمن المتوقع أن يؤدي تقليصه إلى تسريح عدد كبير من النساء العاملات. لنختم هذه العوامل بما عرف حديثا في العشرية الأخيرة بالوضع الأمني و الذي شكل تدهوره و عدم استقراره، مصدر تهديد لحياة الأشخاص و ممتلكاتهم، ليتحول إثر ذلك من عامل مسهل و مؤمن لتنقل الأفراد (رجالا و نساء) إلى عملهم إلى عامل مثبط و مقلص لهذا التنقل خوفا لما قد ينجر عنه.... سواء كن يقطن بالمناطق النائية أو الخطيرة، أو كن يعملن فيها، لتقل بذلك مشاركة المرأة في سوق العمل و التي قد تفصح عنها البيانات والمعطيات المستقبلية.

ففي الوقت الذي شهد نشاط المرأة الاقتصادي معدلات نموذجية نسبيا أثناء الثمانينات، بلغت في المتوسط 5% إلى 6% فلا يزال معدل النشاط وفق الإحصائيات لا يتعدى في المتوسط 8% من سكان الإناث في سن 16 فما فوق. مقارنة بمعدل يزيد في المتوسط عن 50% لمشاركة المرأة في المناطق المتقدمة النمو. كما جاء في تقرير الإسكوا 1994 ESCWA: "أن سبعة بلدان (منها الجزائر) من البلدان العربية 19، تقل حصص مشاركة الإناث في الاقتصاد بوصفهن نسبة من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا عن المتوسط الاقليمي إلى حد يصل إلى 5% في المملكة العربية السعودية و 8% في الجزائر و هذا لا يعكس خطة عمل هذه البلدان التي أكدت أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية أدت إلى زيادة كمية و نوعية في القوى النسائية العاملة،

و انعكس ذلك في ارتفاع معدل تعليم الإناث مما أدى إلى تنوع الطلب عليها في القطاعات الاقتصادية الحديثة، كالصناعة و الخدمات، و في ارتفاع مشاركة المرأة في مجال العمل على شتى المستويات، بما في ذلك مناصب اتخاذ القرار و المناصب القيادية التي تتطلب تخصصات علمية و فنية عالية، و مع ذلك أخذ سوق العمل يشهد بطالة في صفوف المتعلّقات نتيجة لعدم ملائمة تخصصاتهن مع متطلبات سوق العمل، و بسبب بعض القيم التقليدية التي تفرز بعض الأفكار و تحول بين الإناث و الرجال، و بين العمل في مجالات معينة.⁸

هذا عن العمل الرسمي، أما عن العمل غير الرسمي للمرأة الجزائرية فلم يوضع بعد تحت المجهر السياسي و الاقتصادي، لتبين قراءتنا لتقرير مديرية السكان و العمل سنة 1997 أن نسبة 10,24% من مجموع النساء العاملات أعلن عن نشاطهن بالمنزل كما تظهره الأرقام التالية :

مكان العمل	التكرار (بالآلاف)	النسبة المئوية %
المؤسسات	544	87.04
المنزل	64	10.24
أخرى	17	2.72
المجموع	625	100

جدول رقم 5- يوضح توزيع النساء العاملات حسب مكان العمل(*).

و يظهر بشكل واضح، من خلال هذا الجدول أن داخل نسبة 13,17% من النساء العاملات بالجزائر، هناك نسبة جد ضعيفة للواتي يعملن في المنزل، و البقية من المجتمع النسائي عاطلة و بطالة تقدر بـ 86,83% و هي نسبة مذهلة و مخيفة في ذات الوقت، لأنها تعكس ركود و جمود و تصدي على كافة مستويات المجتمع الجزائري إذا سلمنا بها دون فحص و تدقيق و إمعان. و دون ربطها بإحصائيات أخرى مكملّة و مدعمة.

لتبقى هذه الأرقام متضاربة و بعيدة عن الواقع و الحقيقة المهنية للمرأة الجزائرية، كما يوضحه الجدول التالي⁹ :

نوع العمل	العدد			التركيبة			التركيبة		
	ذ	إ	المجموع	ذ	إ	المجموع	ذ	إ	المجموع
خياطة couture	1641	55086	56709	40.7	39.2	39.2	2.9	97.1	100
حياكة tissage	399	11140	11540	9.9	7.9	8.0	3.5	96.5	100
تسريك tricotage	-	18347	18347	-	13.0	12.7	-	100	100
بساطة tapisserie	-	28096	28096	-	20.0	19.4	-	100	100
تطريز broderie	-	12580	12580	-	8.9	8.7	-	100	100
حرفية artisanat	644	5184	5847	16.5	3.7	4.0	11.4	88.7	100
زراعي agricole	181	4183	4364	4.4	3.0	3.0	4.2	95.9	100
منزلي domestique	-	3355	3355	-	2.4	2.3	-	100	100
أخرى	1148	2707	3855	28.5	1.9	2.7	29.8	70.2	100
المجموع	4033	140660	144693	100	100	100	2.8	97.2	100

جدول-6- يوضح توزيع نسبة العمال في المنزل حسب نوع العمل و الجنس- جوان 1989.

يتجلى من هذا الجدول أن 140660 من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي أي بنسبة 52,9% من المجتمع النسائي النشط. وهي نسبة جد معتبرة، لهما من الوزن الاقتصادي في التنمية الوطنية و تغطية احتياجات السوق من هذه المنتجات كما و نوعا. و من الثقل الاجتماعي في القضاء على مظاهر الفقر و البطالة و ما قد ينجر عنها من انحراف و جنوح... هذا إذا ما اعتبرت كفتة نشطة و فعالة، لما تحتويه و تستوعبه من يد عاملة نسوية كبيرة. كون إغفال أهمية عمل

المرأة الجزائرية في الحرف التقليدية، فيه جهل بعمق تفاصيل الاقتصاد، وتنكر للمرأة كعضو اقتصادي حقيقي و فعال. لتبقى هذه الإحصائيات وسيلة تعداد و جمع للبيانات المحصلة من القطاعات الرسمية على اختلافها، لتشكل بذلك غطاء لكل واقع و ستار في وجه حقيقة العمل غير الرسمي للمرأة. بعيدا عن أية مقاربة ميدانية لهذا العمل على تنوعه. و الذي لم يفصح عنه كما ينبغي له و كما تستلزمه أية تنمية اقتصادية و سياحية... و قد ترجع ذلك إلى بعض الأسباب منها : صعوبة الاقتراب و التقرب من هذه الفئة على أرض الواقع، عدم إبراز أهمية هذا المجال من طرف السوسيولوجيون و الاقتصاديون، عدم توفر مخططات سياسية لإدماج هذه الفئة في التنمية الاقتصادية بشكل رسمي و محترف، كذلك عدم إعلان النساء ممارستهن أي نوع من هذه الأعمال لأسباب موضوعية و أخرى فيها تهرب من الضرائب و ما شابهها و اقترن بها.

من شأن العمل غير الرسمي، و الذي غالبا ما يمارس في المنازل، أن يشكل قاعدة هامة للإقتصاد بالجزائر. كما يعد نشاط نسائي في معظمه خاصة إذا ما أخذنا بالإطار السوسيو ثقافي الذي تعيش فيه المرأة الجزائرية، و الذي يعدها لتكون حارسة لتقاليد المجتمع و هويته وعاداته و حافظة لذاكرته التاريخية. لتسقط بدورها كل هذه القيم و المعايير في أعمال لا تخرج عن هذا الإطار. فالمرأة الجزائرية و هي تصمم و تخطط، تسعى أن تكون الخطوط العريضة لأزيائها مستوحاة من تقاليد منطقتها سواء من حيث اللون أو الشكل العام، فعندما ننظر إلى الأزياء التقليدية التي أنجزت حديثا لا نراها مطابقة لتلك التي صممت منذ حقبة، لكنها لا تكاد تخرج عن نفس الإطار و التصور، وهذا ينطبق على الزي القسنطيني والقبائلي و الشاوي و العاصمي.. الأمر نفسه بالنسبة لصناعة الزرابي في الجزائر سواء في غرداية أو تبسة أو خنشلة. فالمرأة الجزائرية باعتبارها المنتجة الأولى و الأخيرة لهذه الزرابي بدءا بغزل

الخيوط إلى حياكتها، وهي تقوم بهذه الحرفة أدخلت عليها إضافات من حيث الألوان و الأشكال، لكنها حافظت على الألوان و الأشكال الأصلية و الهوية التي تميز زربية كل منطقة عن غيرها.

يضاف إلى ما تقدم، العمل الأسري و الذي لا تتقاضى عنه المرأة أجرا و لا يسجل إطلاقا أو بالقدر الكافي، لأن المرأة في الجزائر لا ينظر إلى عملها في البيت على أنه وظيفة أو عمل له وقت، و يتطلب جهدا بدنيا و نفسيا و ذهنيا، و له محتويات مختلفة و متباينة من المطالب و المسؤوليات، و ينقسم حسب عدة أدوار : الأم، الزوجة، ربة البيت، (كما هو الحال بالنسبة للزوجة العاملة)، و لا هو محسوب من حيث محتواه و تعريفه في معظم الإحصائيات الوطنية.

و لا تزال المرأة الجزائرية تؤدي القسط الأكبر من العمل بدون أجر في المنزل و المجتمع المحلي، مثل رعاية الأطفال و المسنين، إعداد الطعام للأسرة على أكبر حجمها و تقديم المساعدة الطوعية للضعفاء و المحرومين من أفراد و مجموعات. و في كثير حتى لا نقول في غالب الأحيان لا يقاس هذا العمل من حيث كميته و صعوبته، و لا تعطى له قيمة في البيانات و التحليلات الوطنية، ليبقى إسهام المرأة الجزائرية في التنمية يقدر بأقل من قيمته الحقيقية و الفعلية إلى حد بعيد.

3- الوضعية الاجتماعية : يعتبر عمل المرأة الجزائرية مؤشرا للتغيرات التي طرأت على العائلة التقليدية، حيث شكل عملها خارج المنزل و الذي تتقاضى عنه أجر مقاييس للتغير العميق الذي عرفته مكانة المرأة، ليبقى هذا العمل و الذي عرف تطورا نوعيا، الأضعف على مستوى المغرب العربي و الوطن العربي كذلك.

فبدايات تطور عمل المرأة الجزائرية، اقتصر في غالبيته على النساء غير المتزوجات، و كذا المطلقات و الأراامل (و ما يسمين بنساء الشهداء و بنات الشهداء) و لهذا ما يبرره، الحاجة الاقتصادية و أهمية كل يد

عامله في تنمية الوطن اقتصاديا واجتماعيا. إلى جانب هذا، و في ضوء معايير المجتمع و تقاليده و بنيته الفكرية، سرعان ما برزت أعمال و مهن ميزت عمل المرأة و هي التعليم و التمريض، ليكون بعد ذلك للتصنيع و التنمية و تطوير الإدارة، الدور في توسيع دائرة هذه المجالات المهنية، و هذا لم يكن ليستثني المرأة المتزوجة لكن بنسب أقل من الفئتين السابقتين (الغير المتزوجات، الأرامل و المطلقات).

لتأتي اليوم الأزمة التي تعيشها الجزائر خاصة على مستواها الاقتصادي، لترفع بعض المقاومات لعمل المرأة، خاصة إذا عرفنا أن دخل الزوج لم يعد ليكفي جميع احتياجات أسرته و ليلبي حتى جميع متطلباتها الأساسية و الأولية. و المعطيات التالية تبين تقسيم النساء العاملات في الجزائر بين المتزوجات، غير المتزوجات، المطلقات، الأرامل...

النسب	العاملات (أ)	%	المجموع الكلي للنساء (ب)	% (أ) بالنسبة (ب)
الوضعية				
متزوجات	213	34.08	4336	4.91
غير متزوجات	319	51.04	3069	10.39
مطلقات، منفصلات	52	8.32	171	30.41
أرامل	41	6.56	695	5.9
المجموع	625	100	8271	7.56

(بالآلاف)

جدول-7- يوضح توزيع النساء العاملات في سن 16 فما فوق حسب الحالة الاجتماعية سنة 1997 (*).

يظهر هذا الجدول، أن نسبة العاملات المتزوجات و اللواتي تراوح سنهن من 16 سنة فما فوق، قدرت بـ 4,91% من المجموع الكلي للنساء، و هي أقل نسبة تقري للوضعية الاجتماعية، لتأتي نسبة الأرامل و التي

بلغت 5,9%، ثم نسبة الغير متزوجات بـ 10,39% لتأتي في الأخير و هي النسبة الأعلى 20,41% و الخاصة بالمطلقات و المنفصلات عن أزواجهن.

و إذا أخذنا هذه المعطيات و الإحصائيات و أسقطناها على الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية، نجد لها قراءة موضوعية و حية في ضوء عدة عوامل : أن المرأة غير المتزوجة في الجزائر و مهما كان سنّها و خاصة إذا انخفض مستواها التعليمي، تعد من مسؤولية الأب و من الذين عليهم أن يعولهم، حتى أنه و في بعض المناطق الجزائرية كالأوراس و القبائل، يعدّ عمل البنت و الأب حياً عاراً، و معياراً للعجز المادي للأب. و حتى في غياب الأب و وجود أخ أكبر فإن عملها لا يعتبر ضرورة و لا حاجة له، لتكتفي البنت بما يوفره لها الأب أو بما يقدمه لها الأخوة بين الحين و الحين. يضاف إلى هذا الركود الاقتصادي و نقص مناصب العمل المنشأة، إلى جانب عامل انشغال و انهماك الفتاة في هذه السن بالدراسة و التعليم و حتى التكوين.

أما بالنسبة للأرامل، هناك اعتبارات اجتماعية و أخرى دينية تحول دون خروجها للعمل، وأن وضعيتها كأرملة قضاء و قدر لا دخل لها فيها، و تستلزم مساعدتها و معاونتها. كما يعتبر التكفل المادي بها و بالأطفال (اليتامى) من قبل أسرتها واجب و مسؤوليته، حتى تتمكن الأرملة من تربية أبنائها بعيداً عن هاجس إطعامهم و ملبسهم.... و حتى لا تجد أمام كل هذه المساعدات سبيل للخروج إلى العمل. إلا من حالت الأزمة الاقتصادية لمحيطها و رافة أهلها من التكفل بها، أو رفضت هي نفسها هذه المساعدات لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

أما فيما يتعلق بالمتزوجات، فانخفاض نسبتهن في سوق العمل تعني، أن دخولهن لمجال العمل لا يزال محدوداً، في ظل أهمية المسؤوليات العائلية، تربية الأبناء المهام المنزلية التي تحتل مساحة كبيرة من وقتها. حيث تؤكد جوليندا أبو نصر (1985) : أن في المنطقة العربية، تتأثر مشاركة النساء في الاقتصاد بعدة عوامل تفسر السبب في ضعف

معدلات مشاركتهن الاقتصادية. وقد دلل عدد من الدراسات على أن معدل مشاركة المرأة في الاقتصاد يتلازم إيجابيا مع حالتها الزوجية. ذلك أن المرأة تميل إلى التسرب من القوى العاملة بمجرد زواجها، ما لم تستوجب حالتها المالية بقاءها في العمل.

و الكثير من حالات التسرب هذه يرتبط بالصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة في الموازنة بين عملها المنزلي و واجباتها المنزلية من جهة و مسؤولياتها الوظيفية من جهة أخرى. و يزداد الوضع تعقدا عندما ينطوي الأمر على وجود أطفال، لأن الأطفال في هذا الجزء من العالم هم مسؤولية المرأة في أغلب الأحيان، إن لم تكن مسؤولية مقتصرة عليها. و في الجزائر كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلدان العربية، يفرض نظام القيم قيودا كبيرة على عمل المرأة في ميادين معينة مثل الصناعة. فلا يزال عمل المرأة مقصورا على وظائف ينظر إليها على أنها ملائمة للمرأة مثل التدريس و التمريض.

و لئن كان قد ثبت أن مسؤوليات الخصوبة تؤثر على معدلات مشاركة الإناث في الاقتصاد فإن بعض الدراسات توحى بأن نوع العمل نفسه يؤثر على أنماط الحمل. و الحجة هنا هي أنه عندما لا تكون تكلفة الفرصة البديلة للانقطاع عن النشاط كبيرة (النتائج سيئة) كما هو الحال في الأعمال التي يتوفر فيها نوع من المرونة في دخول العمل، و الانقطاع عنه و العودة إليه مرة أخرى (مثل مختلف أشكال العمالة الذاتية كالحياكة و العمل في المزارع و الصناعات المنزلية). أو لما تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنجاب الأطفال منخفضة أيضا (الثلث المقابل لعدم الإنجاب). فإن انقطاع المرأة عن العمل في الوظائف المهنية سترتب عليه إنخفاض في المكاسب المتوقعة مدى الحياة و في احتمالات الترقية بسبب الأقدمية.¹⁰

أما فيما يخص إرتفاع نسبة العاملات المطلقات و المنفصلات، تعود لنظرة المجتمع لهن، و التي فيها عتاب للمطلقة و تحميلها

مسؤولية الطلاق، لتصبح مساعدتها لا حتمية و لا ضرورة. كما تكون معاملة المحيطين للمطلقة فيها شيء من الأحكام المسبقة و العقاب، على اعتبار أنها ارتكبت ما هو أبغض عند الله، و لا يعتبر بأي حال من الأحوال أنه واقع عليها. في ذات الوقت هناك تناسي بأن هذا الأبغض هو حلال لقوله صلى الله عليه و سلم : "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" (حديث شريف). لتجد بذلك المرأة المطلقة نفسها أمام واقع رافض لوضعيتها شكلا و مضمونا، و يحول دون إمدادها بالعون و المساعدة. لتصبح الحاجة المادية و العوز المالي أهم مصدر وراء خروجها إلى سوق العمل، خاصة في وجود أطفال. يضاف إلى هذا مشكل النفقة غير المقدمة لها، سواء لعدم تمتع الزوج بدخل مادي، أو رفضه أصلا و تلاعبه في تقديم هذه النفقة. زيادة على الأسباب السابقة هناك أسباب أخرى خاصة، كـرغبة المطلقة في رد اعتبارها اجتماعيا من خلال العمل، و كذا البحث عن استقلاليتها الذاتية و الأسرية، أو ببساطة تجد في العمل راحة و متنفس لها، لما تعيشه و تعرفه من ضيق و توتر و عدم استقرار بعد تجربة الطلاق لتبقى الحاجة الاقتصادية و المادية أهم دافع. هذا عن الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة، و انخفاض و ارتفاع نسبها بين المتزوجات و غير المتزوجات و الأرامل و المطلقات.

خاتمة:

نستشف من خلال كل ما سبق أن عمل المرأة الجزائرية تتدخل فيه عدة معايير و متغيرات، مستمدة من مميزات المجتمع و تقاليده و قيمه و مرجعياته الثقافية و الاقتصادية. ليتربع عمل المرأة الجزائرية على قاعدة هي تركيبة من معطيات و معايير اجتماعية، فكرية، تاريخية، سياسية و حتى شخصية. فتعليمها لم يكن بمنى عن تنشئتها الاجتماعية، و تقاليد مجتمعها وعاداته و تاريخه الاستعماري و ظروفه الاقتصادية. وكذا اندماجها في سوق العمل بتخصصاته المختلفة التي

تتوجه إليها أو توجه لها، لا يمكن إفراغه من محتواها الثقافي والتطور التاريخي لعملها، والمخططات السياسية والبرامج التنموية والاقتصادية المختلفة. أما عن الوضعية الاجتماعية فنسبها المختلفة لدى النساء العاملات والمتأرجحة بين الارتفاع والانخفاض مشبعة بالقيم الاجتماعية كالمحافظة والتعاون والتصدق والرفض إلى غيرها من الأحكام المسبقة....

هذه الوضعية الاجتماعية في علاقتها بعمل المرأة الجزائرية تعدّ مؤشر للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر من جهة، ولثبات واستقرار نظام قيم المجتمع من جهة أخرى، الذي لم يواكب تلك التغيرات. ليكون العمل بالنسبة للمرأة الجزائرية مصدر صراع وتوتر وضغط أو توازن وتماسك واستقرار.

المراجع :

(1) Le Moudjahid, 5 / 6 - 3 - 67.

(2) "خطة العمل الوطنية و العربية للنهوض بالمرأة" مؤتمر دولي لجامعة الدول العربية، الدوحة، 2003.

(3) تقرير المركز العربي لمحو الأمية، جامعة الدول العربية، 8 جانفي 2001.

(4) ناهد طوبيا و آخرون (1994):

"Arab women : A profile of diversity and change" القاهرة، مجلس السكان.

(5) Z. ELMOHANDIS (1988) : "Education for women in SAOUDI ARABIA" middle east, abstract.

(6) H. BANCHABIRA (1995) : "Femmes et lecture de la presse en Algérie" femmes et développement. Édition C.R.A.S.C. Août ; p. 57.

(7) id.

(8) الإسكوا ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث المرأة العربية، قاعدة بيانات إحصائية (1994) (ESCWA /SD/1994/9) ص : 13

(9) H. BENSFAFA (1995) : "l'activité des femmes dans le secteur de l'artisanat entre le mythe et la réalité" femmes et développement éd. C.R.A.S.C. Août. p. 301.

(10) ABU NASR, Julinda (1985) : "women, employment and development in the Arab world". Berlin : Mouton Publisher. pp. 7-8.

(*) "قضايا المرأة والأسرة بين المبادئ الإسلامية ومعالجات القوانين الوضعية" الملتقى الدولي للمجلس الإسلامي الأعلى، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، (1999)

